

تقرير عن:

حالة بيت التمويل الكويتي بين مد الإستثمار وإنحساره

إشراف: د. عادل الوقيان
المادة: إدارة تسويق 1/320

إعداد: وضحة حمد المرعي
رقم: 99113300

كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

يونيو 2002

وضحة حمد المرعي

حالة بيت التمويل الكويتي
بين مد الإستثمار وإنهياره

يونيو 2002

جامعة الكويت

مقدمة موجزة: إن ظاهرة البنوك الإسلامية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين قد إنتشرت في العالمين العربي والإسلامي وبدأت تشق طريقها في العديد من الدول الغربية في أوروبا وأمريكا. ويتتبع تاريخ المصارف الإسلامية نجد أن بروز الفكرة بدأ في الباكستان في الأربعينات من القرن المنصرم وفي مطلع الستينيات ظهر في مصر تجربة الإدخار المحلية ممثلة بـ بنك ناصر. وقد تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنبثق عن مؤتمر منظمة الدول الإسلامية وذلك في 1974 في جدة حيث صدر القرار التاريخي بالموافقة على إنشاء "البنك الإسلامي للتممية" بمشاركة حكومات الدول الإسلامية. وبعد ذلك تم إنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975 ليصبح أول بنك إسلامي يقيمه أفراد ، تلاه بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977 ثم بيت التمويل الكويتي عام 1977. وتلا ذلك بنوك إسلامية أخرى كثيرة حتى وصل عددها في يومنا هذا ما يزيد عن 130 تنتشر في جميع قارات العالم بما يزيد عن 8 آلاف فرع مصرفي إسلامي. ويتوقع أن يبلغ عدد المودعين في تلك المصارف الإسلامية ما يقارب مائة مليون شخص بإيداعات تقارب 100 مليار دولار.

ونظرة موجزة على كشف حساب بيت التمويل في نهاية عام 1999 نجد أن المدخرات قد قاربت المليار والنصف دينار ، كما إرتفعت إجماليات الحسابات بمعدل نمو مركب قدره 12.3% وحسابات الإدخار بمعدل 13.5% والحسابات الجارية 9.8% والحسابات الإستثمارية المحددة 7.4% والمستمرة 12.7%. كما بلغ إجمالي النشاطات المالية المعتمدة على المنتجات مبلغ يتعدى المليار دينار وحجم تمويل القطاع الإنشائي والعقاري حوالي 323 مليون دينار. في حين بلغت موجودات بيت التمويل حوالي 1.8 مليار دينار وحقوق المساهمين 192 مليون دينار كما إرتفع صافي الأرباح ليصل إلى 105 مليون دينار. كما تظهر مدى مشاركة بيت التمويل في دعم الإقتصاد الوطني واضحة من إرتفاع حجم الإستثمارات التجارية والصناعية من 460 مليون دينار عام 1993 إلى 587 مليون دينار عام 1999 بنسبة نمو بلغت 28%¹. وهذا ما يؤكد نجاح الإستراتيجية المتبعة في بيت التمويل الكويتي وإنعكاس تلك الإستراتيجية على تطور إنجازاته منذ إنشائه عام 1978. ونظرة إلى ما تورده الصحف حول أسهم وربحية بيت التمويل الكويتي (جدول ب) مقارنة بالبنوك والمؤسسات الإستثمارية المحلية الأخرى لسوف نجده محتفظا بمستواه في المصاف العليا.

¹ البنوك الإسلامية: الدور الإقتصادي والإجتماعي

حالة بيت التمويل الكويتي ، ص 15-16
وحدة الدراسات والتقارير - يوليو 2000

أن أي دراسة عن حالة بيت التمويل الكويتي لتعتبر دراسة الاستثناء عن القاعدة فسي أنماط الدراسات المصرفية. فبيت التمويل الكويتي هو بنكا وليس بنكا وهو شركة تجارية وليس شركة تجارية وهو بيت عقاري وليس ببيت عقاري. وليس بذلك إلا لكونه يتعامل بمساحة واسعة وإلى درجة ما بغير قيود أو حدود غير ما هي الحالة في المصارف والبنوك المحلية الأخرى. وقد حاول البعض منذ العقد الثاني لتأسيس بيت التمويل طرح بعض التساؤلات حول موضوع بيت التمويل هذا ، بل وقد أثار البعض الآخر بعض الشكوك ما إذا كان القانون الخاص المنشأ به هذا البيت له مستند قانوني أو إذا كان ذلك القانون مخالفا للقوانين المصرفية في الكويت. ولعل كما يراه البعض من المطلعين في هذه الأمور أن ما يشق لتأسيس هذا البيت و إستمراريته هو الاستناد الديني المبنية عليه تعاملاته. وعندما نعوف مدى اتساع وتفوذ القاعدة الدينية في الكويت فإنه وبلا شك ليتبين أنه حتى التساؤل في مشروعية حق بيت التمويل الكويتي في تعاملاته المتنوعة ليعتبر أو قد يصل إلى درجة الخوض في الممنوعات. إلا أنه ومن جهة ثانية ، فقد يجادل البعض صوابا أن ما إنشاء هذا البيت إلا لسد ثغرة في مؤسسات الكويت المصرفية ولتلبية متطلبات فئة من المواطنين لها من الحقوق وعليها من الالتزامات ما لغيرهم في البلاد. وهذا بالطبع طلب مشروع ويجب تشجيعه. وإنه لمن الواضح ما لإنتشار البنوك الإسلامية من أثر كبير على إستقطاب شرائح كبيرة من المودعين من الذين يتخرجون من التعامل مع البنوك التقليدية. ولا غرابة في الأمر حيث بلغ مجموع إيداعات المؤسسات المصرفية الإسلامية في العالم حوالي 41 بليون دولار عام 1999 (جدول أ)² ، أما في الوقت الحالي فتقدر بحوالي 60 بليون دولار. إلا أنه لم يكن أبدا يتبادر للخطر أو لمن شرع لتأسيس هذا البيت حينها أن يتحول هذا البيت من منشأة تخدم احتياجات دينية نبيلة إلى إمبراطورية تزاحم وتتافس جميع المصارف المحلية مجتمعة وتكاد تغطي على المؤسسات الاستثمارية و التجارية الأخرى سواء في سوق العقار أو تجارة السيارات والكماليات الأخرى ما شابهه. ولعل إستراتيجية بيت التمويل الكويتي وديناميكية السوق المصرفي المحلي سيكون له كبير الأثر على مدى استمرار نجاحه المستقر إن لم يكن المتواصل في العقود القادمة. وخاصة أن بيت التمويل الكويتي قد أنشأ في فترة واجه فيها ولا يزال يواجه سبعة بنوك منافسة بالإضافة لما يتعرض إليه من منافسة المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى التي زاد عددها إلى حوالي عشرة مؤسسات في التسعينيات ، وذلك في بلد صغير مثل الكويت. كما يتعرض هذا البيت أيضا (مثله مثل غيره) من عدم الإستقرار النسبي نظرا للتطورات السياسية الإقليمية والمجاورة وذلك بالإضافة إلى إنخفاض أو تذبذب أسعار البترول وما لهذا من أثر على الإنفاق الحكومي ومن ثم الإيداع الوطني.

جدول (أ) إجمالي ودائع المصارف الإسلامية عالميا - إلى ديسمبر 1997

المنطقة الجغرافية	عدد المصارف	إجمالي الودائع (بألف دولار)
الشرق الأوسط	8	5,146,934
مجلس التعاون الخليجي	14	13,175,388
أوروبا و أمريكا	3	654,223
جنوب شرق آسيا	23	694,980
جنوب آسيا	33	20,124,632
أفريقيا	24	1,283,391
الإجمالي الكلي	105	41,074,547

² الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - دليل المؤسسات المالية الإسلامية

كما ان أي دراسة عن البيئات المحيطة لـ *بيت التمويل* يجب أن تتخذ بالإعتبار البيئة الجزئية (الداخلية) له. ولو نظرنا لهذه البيئة الجزئية من جهة، لوجدنا أنها بيئة متماسكة ذات إدارة عالية المستوى في تنظيمها ويشرف عليها ويقوم بها أناس مؤهلين وعلى درجة جيدة من الكفاءة كل في مجال اختصاصه. ويشرف على إدارة الأعمال أفراد طموحة في أهدافها وراعية لموظفيها ومتطلعة في أكثر الأحيان للارتقاء بأساليب إدارتها وأعمالها والمهام المناطة بها والتحفز لكل ما هو جديد. ولا يخفى ما لـ *بيت التمويل* من إهتمام باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة لإدارة شؤون أعماله حيث كان من الأوائل في التعامل مع أحد كبريات المؤسسات ITS في وضع نظامه الحاسوبي. وهو كذلك من الأوائل في استخدام أجهزة الصرف الآلي وخدمة نقاط البيع بإنتشار متوسع. وذلك بالإضافة إلى تواجد أجهزة الصرف الآلي في نطاق خدمات جديدة للعملاء في الجمعيات التعاونية. كما أنه يتعاون مع جهات إستشارية عالمية لها شأنها في هذا المجال مثل سيتي بنك City Bank وذلك لتطوير أعماله والإرتقاء بخدماته. إلا أنه ومن جهة ثانية فلا بد من الإشارة لبعض المعوقات والتي إن لم تتخذ بالإعتبار أو إن لم تتم السيطرة عليها فقد تعمل على إعاقة البيت من التقدم المطلوب. ومن هذه المعوقات أولاً اتساع نطاق أعمال *بيت التمويل الكويتي* والذي ينتج عنه بلا شك صعوبة التنسيق في أعالي الهرم الوظيفي رغما عن التوزيع الإداري السليم للإدارات والأقسام التحتية. وكذلك فمهما بلغت كفاءة البيت في إدارة أعماله فإنه بأسباب تنوع مجالات خدماته وخلو الترابط بين تلك المجالات (قارن: أعمال مصرفية وإستثمار مالي X تجارة سيارات X أسواق العقار X تجارة أخرى... الخ) فإنه قد لا يمكن ضبط تلك المجالات تحت إدارة عليا واحدة وإلا ستكون أعباء تلك الإدارة تفوق طاقاتها البشرية وقدراتها الوظيفية وتركيزها المهني التخصصي. وحيث أنه نتيجة لهذا وذاك قد تنتج بعض الإشكالات في وضع وتصنيف الأولويات ومما ينتج عنه أخطاء أو مساوئ في التخطيط مما يؤدي إلى نتائج عكسية بطبيعة الحال. وبهذا الخصوص على سبيل المثال فإن من الممكن إنشاء شركات من ضمن بيت التمويل يكون لكل منها مجلس إدارة كما هو متبع في بعض المؤسسات الكبرى وأن يكون هناك مجلس إدارة أعلى ليشرف وينسق مع مجالس الإدارات الصغرى تلك. إلا أن هذه الأمور يمكن معالجتها لو كان هناك وقفة لتقييم وتأنى ووضع حد للتوسع المضطرد في أعمال بيت التمويل المصرفية والاستثمارية والتجارية.

كما أن الإستراتيجية الإعلامية المتبعة في بيت التمويل لها حضور واضح وناقد على جميع المستويات المحلية. وعندما يكون ذلك الحضور مستندا على أساس أو توجه ديني فإنه لا حاجة له لأي دعم آخر. فسياسته الإعلامية تغطي مساحة كبيرة في المستويين الإجتماعي والإقتصادي. وهو يقوم بهذا من خلال تعزيز الحضور الإعلامي في وسائل الإعلام الصوتية والمرئية. كما يقوم بنشر الكتب والدوريات والنشرات الإقتصادية وذلك علاوة على إصداره مجلة النور الخاصة به. وبالإضافة يتبنى ويقوم بحضور المؤتمرات والندوات الإقتصادية المتخصصة. كما يقوم بتغطية نفقات بعثات ومنح دراسية لتلك المتعلقة بمجالات أعماله.

وفي نظرنا فإنه حتى إن تحققت وقفة لتقييم الأمور تلك فإن هناك أمور أخرى لها آثارها متفرقة أو مجتمعة على أعمال وطموحات بيت التمويل. فالبيئة الخارجية الصغرى المحيطة مباشرة تغيرت عنها في العقد الأول لتأسيس بيت التمويل وذلك بأسباب التطورات البشرية والاستثمارية والتجارية المختلفة. ومن تلك التغيرات ظهور طبقة من النشطاء التجاريين الجدد ممن يمتلكون المعرفة والمهارة والأساليب الحديثة لتسويق منتجاتهم. ومنها أيضا شيوع المحافظ الاستثمارية ذات التوجه الديني حتى بأكثر مما تستوعبه السوق المحلية،

إضافة لظهور بيوتات مصرفية إسلامية محلية أخرى مثل شركة المستثمر الدولي وغيرها ذات أعمال مصرفية بحتة ومركزة مقارنة باتساع وتنوع مجالات *بيت التمويل الكويتي*. يضاف الى ذلك إنحسار التشجيع الحكومي لشركات القطاع الخاص المساهمة بها الحكومة للتعامل وإيداع أموالها لدى *بيت التمويل*.

وبالطبع فإن هذه البيئة الخارجية الصغرى وتطورات عناصرها لا بد أن تخلق بعض التحديات التي يلزم مواجهتها. فهناك البيئة التنافسية التي خلقتها المتغيرات الاقتصادية والظروف السكانية في العقد الأخير في الكويت وخاصة ما يتعلق بالقروض الإسكانية والاستهلاكية والتي أصبحت ملحة لشباب هذا العقد. كما ظهر هناك إما لأسباب تلاشي بعض القناعة بنظام المراجعة المتبع في *بيت التمويل* أو بحكم الضرورة لجوء الكثيرين للبنوك التقليدية الأخرى نظرا لتسهيلاتهم لتلبية متطلباتهم أو لمواكبة الكسب المادي السريع بأسباب ما يجري من تحولات اجتماعية أصبحت المادة لها شأنها الكبير نظرا لمتطلبات الحياة المعاصرة. وبالإضافة فإن المتغيرات في البيئة الاقتصادية ودخول وانفتاح قنوات الاستثمار العقاري وتوسع سوق الأوراق المالية له أثر كبير في إسقاط ذات التوجه الديني إليها ومن ثم انصرافها ولو جزئيا عن *بيت التمويل الكويتي*. وبالمثل فإن ظهور بنوك إسلامية أخرى قريبة خارج البلاد كسر إلى درجة ما احتكار *بيت التمويل الكويتي* وخاصة بعد إنشاء بنك دبي الإسلامي وتطوره وما تبعه من بنوك إسلامية خليجية ودولية أخرى. كما أنه بدأ يطفو عل السطح ولو بشكل غير رسمي تساؤلات مشروعة حول عدالة أو قانونية ترخيص المجالات المتاحة ل*بيت التمويل* وحجبها عن آخرين. وهذا التساؤل لا بد أن يتطور في المستقبل القريب وقد يتخذ شكل المسائلة للحكومة لتكليف هذا الأمر بطريقة أو بأخرى وفقا لقوانين ولوائح البنك المركزي. وثمة أمر آخر وهام ناتج عن ما هناك من متغيرات دولية بأسباب ما حصل في 11 سبتمبر من العام الماضي في الولايات المتحدة وإعلانها الحرب على الإرهاب والتي أصبحت المؤسسات الإسلامية بعده في حكم المشبوهة ، ومعاداة الإعلام الغربي لها وتضييقه الخناق حول تعاملاتها وإستثماراتها من جهة ، ومن جهة أخرى إرتباط الكويت سياسيا (كغيرها من دول الخليج) بالولايات المتحدة بأسباب الغزو العراقي وحرب التحرير مما يجعل القيادة السياسية في حرج أو تحفظ بمواصلة الدعم القانوني أو المادي أو المعنوي للمؤسسات الإسلامية ومن بينها *بيت التمويل الكويتي*.

ومع ذلك فلم نجد أن بعض هذه التحديات وقفت حائلا في الوقت الحاضر على الأقل امام إستثمارات *بيت التمويل الجيدة* في أنشطة أخرى مثل مساهمته بـ 200 مليون دولار (17%) في مشروع البتروكيماويات مع الـ كاميكال بنك Chemical Bank وجي بي مورغان J.B.Morgan والتي تعتبر من المؤسسات العملاقة في الولايات المتحدة بالإضافة إلى مساهمة مجموعة من البنوك المحلية الأخرى. كما أنه تخطى الحدود المحلية بمساهمته بمبلغ 7 مليون دينار في إنشاء بعض المنشآت التكميلية لـ جامعة الشارقة (الإمارات العربية المتحدة). وإضافة لذلك هناك مساهماته في بعض المصارف الإسلامية ومنها *بيت التمويل التركي* حيث يمتلك نسبة 50% من حصصه³. وذلك عدا ما يقوم به من أعمال عقارية وتجارية محلية إضافة لأعماله المصرفية مثل تمويله لـ 5,000 وحدة سكنية في عقد التسعينيات الفائت فقط. ومع ذلك فهناك من يرى أن ما هذه المشاركات إلا مشاركات متواضعة في عالم الإستثمار الذي لا يتكلم إلا بلغة البلايين (المليارات) ويواجه تكتلات إقتصادية عملاقة.

³ البنوك الإسلامية ، ص 16

خاتمة مختصرة: في الخلاصة فإن الفرص التي أتاحت لبيت التمويل الكويتي ذلك النجاح المضطرد في بداياته قد لا تكون متوفرة في عصرنا الحاضر. فلقد صادف نشوء بيت التمويل في أواخر السبعينات قلة في وفرة الأراضي السكنية في وقت كان جيلا جديدا قد بدأ حياته والتطلع لتوفير متطلبات السكن. في ذلك الوقت إتجه بيت التمويل لشراء القسائم السكنية وخاصة في المناطق الداخلية وحقق عن طريقها نجاحا ربويا كبيرا. كما أن أزمة سوق المنلخ في أوائل الثمانينات وإنعكاساتها على البنوك بشكل خاص وعلى البلاد بشكل عام وتورط كثير من البنوك التجارية لإقراضها الغير محدود للمتعاملين بسوق المناخ آنذاك أنقذته من كثير مما حصل من تداعيات وتبعات مالية مؤثرة. كما أن نشوء قنوات استثمارية و إقراضية متعددة ومتنوعة خلقت منافسة قوية لما كان حكرًا إلى درجة ما لبيت التمويل الكويتي. وأخيرا فإنه حينما كان دخل الفرد⁴ في عقد السبعينات يزيد عن عشرين ألف دولار إنخفض الآن إلى أقل من 15 ألف دولار نتيجة إنخفاض الناتج العربي بأسباب إنخفاض أسعار البترول من جهة ومن جهة ثانية إقتراضات الحكومة الدولية.

كما أنه لو تجاوزنا الإطار النظري الذي تعمل بموجبه البنوك الإسلامية وبيت التمويل من ضمنها وأساليب عملها والآثار الإقتصادية والإجتماعية التي يفترض أن تتركه هذه البنوك كجزء من النظام المالي الإسلامي فإنه يظل التساؤل حول تجربة هذه البنوك و إنجازاتها على أرض الواقع. فحين أن بيت التمويل قد حقق نجاحات ملموسة في بعض أوجه نشاطاته (إن لم تكن جميعها) فإنه ما زال يتلمس طريقه في العديد من المجالات الهامة عدا ما هو معتمد عليه من ودائع العملاء مثله مثل المصارف الإسلامية الأخرى. وما ذلك إلا لكون ودائع العملاء ونظام المراجعة في الإقراضات هي الأساس المؤسسة عليه بداية أغراض هذا البيت وخدماته. وحيث أنه لا يجوز الإستهانة بودائع العملاء والوفيرة خاصة في دولة نفطية مثل الكويت ، إلا أنه ومن الناحية الأخرى أن تظل إستخدامات أموال الودائع هذه منحصرة في تمويل عمليات المراجعة قصيرة الأجل ليعتبر نجاح وإنجاز متواضع جدا مقارنة بحجم الودائع تلك. فنحن وإلى الآن لا نجد تلك المساهمات الكبيرة في تمويل النشاطات التتموية ونشاطات المضاربة والمشاركة وغيرها كما أن توجيه الفوائض المالية ما زال محدودا.

وقد يكون لذلك أسبابه ومبرراته الواضحة مثل غياب النظام الإقتصادي والمالي الإسلامي وحدثة تجربة المصارف الإسلامية ومن ضمنها بيت التمويل الكويتي وضعف سوق رأس المال الإسلامي وأدواته مقارنة برؤوس الأموال الأخرى. ويضاف إلى ذلك الظروف المحلية والعالمية الصعبة التي تواجهها الدول الإسلامية من جهة ، ومن جهة أخرى غياب أو ضعف السلطة المصرفية المركزية والتي تقوم بوظيفة الملاذ الأخير لتوفير السيولة حيث بدأ واضحا عدم مقدرة المصارف الإسلامية بلا إستثناء من الإستفادة من تسهيلات البنوك المركزية كونها معتمدة على سعر الفائدة (الربا) مما يشكل عائقا كبيرا أمام نشاطات أي مصرف إسلامي مما يضطره إلى الإحتفاظ بسيولة عالية على الدوام و مما يؤثر هذا بدوره على أعماله ونشاطاته.

⁴ التسويق وجذب المدخرات
حالة بيت التمويل الكويتي ، ص 3

